لجان المراجعة كأحد آليات الدعم لتقييم المخاطر في المؤسسات الاقتصادية

Audit Committees as one of the support mechanisms for risk assessment in economic institutions

الأزهر عزه [1،*]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر (Azza.lazhar@yahoo.fr)

تاريخ الاستلام: 2018؛ **تاريخ القبول**: 2018؛ **تاريخ النشر**: 01 جوان 2020

ملخص :. إن دراستنا هذه تهدف إلى التعرف على آليات الدعم لتقييم المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال لجان المراجعة، حيث أدى فشل الشركات العملاقة في أكبر دول العالم اقتصادا إلى ارتفاع المخاطر في المؤسسات مما هدد استقرارها، لذلك فان للحفاظ على استقرار المؤسسة تكونت فكرة لجان المراجعة التي لها دور كبير في تقييم المخاطر في المؤسسة من خلال إشرافها الرقابي.

الكلمات المفتاحية: لجان المراجعة، حوكمة الشركات، المخاطر المالية.

Abstract: This study aims to identify the mechanisms of support for risk assessment in economic institutions, through the audit committees. Where the failure of the giant companies in the world's largest economy lead to increasing the risks in the institutions, which threatened its stability. Hence, formed the idea of audit committees, to maintain the stability of the institution. Which has a significant role in the financial risk assessment in the organization, through their regulatory oversight.

Keywords: Audit committees, corporate governance, financial risks.

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

حظيت لجان المراجعة في الوقت الحالي باهتمام بالغ من الهيئات العلمية الدولية المتخصصة ومن الباحثين، وخاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية في كبرى المؤسسات العالمية، ويرجع هذا الاهتمام إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه لجان المراجعة في زيادة الدقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسة، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة المراجعة الداخلية بالمؤسسات ودورها في دعم المراجعة الخارجية وزيادة الاستقلالية لها، وهذا الأمر الذي أدى إلى قيام البورصات المالية الدولية بمطالبة المؤسسات التي تسجل أسهمها بها بإنشاء لجنة مراجعة.

إن اعتماد أي مؤسسة على لجنة المراجعة له آثار إيجابية على طريقة التعامل مع قوائمها المالية، والتي يبنون عليها قراراتهم، حيث أن وجود لجنة المراجعة في المؤسسة يعتبر ضمان لشرعيتها وسلامة ما يظهر على القوائم المالية النهائية.

إن فكرة لجان المراجعة لاقت اهتماما ملحوظا في الأدب المحاسبي سواء على المستويات العلمية أو المهنية، حيث جاءت الكثير من الاجتهادات والاهتمامات بلجنة المراجعة من أجل تطويرها وحاولت تذليل جميع الصعوبات التي تواجهها أثناء تأدية مهامها، حيث تعتبر الأنشطة الاقتصادية بشكل عام عرضة لشتى أنواع المخاطر، ولعل المعاملات المالية أكثرها تعرضا لها وتأثرا بها، ولأن المعاملات المالية هي محور عمل المؤسسات المالية وجميع المؤسسات بشتى أنواعها فإن البحث عن آلية جديدة لتقييم المخاطر المالية يبدو موضوعا ذا أهمية بالغة.

- مشكلة البحث: من خلال ما سبق يمكن لنا أن نطرح التساؤل الجوهري التالي: **"كيف يمكن للجان المراجعة أن تساهم في تقييم المخاطر في المؤسسات الاقتصادية؟"**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية السابقة يتطلب منا الوقوف على النقاط التالية:

- لجان المراجعة؛
- المخاطر المالية في المؤسسة؛
- تقييم المخاطر المالية من خلال لجان المراجعة.

II- لجان المراجعة

إن التطورات المتتالية التي شهدتها معظم مجالات الحياة، ونخص بالذكر المجالات الإقتصادية الكلية منها والجزئية، ومجالات الإدارة، أدت إلى ظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات وزيادة المؤسسات كبيرة الحجم، الشيء الذي أدى إلى تنامي حاجات هذه المؤسسات في جميع الميادين، وكان يتطلب منها للوصول إلى أهدافها تحديد أولويات هذه الحاجات من جهة، والوقوف على الطرق التي تتم بها أداء تلك الحاجات بما يتوفر لديها من إمكانيات مادية وبشرية، فتولدت لديها الحاجة للاستعانة بجهاز إداري محكم داخليا وخارجيا، فأدى تطور هذه الحاجة إلى ظهور ما يعرف بلجنة المراجعة.

II-1. مفهوم لجان المراجعة.

لا يوجد تعريف موحد حتى الآن للجنة المراجعة "audit committees"، وهذا نظرا إلى أن مسؤوليات لجنة المراجعة قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى، إلا أننا سوف نقوم بإعطاء مجموعة من التعاريف كالتالي:

- عرفها كمال خليفة أبو زيد وآخرون على أن لجنة المراجعة: "تعتبر طرف هام في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وهي لجنة خاصة تكون بمعرفة مجلس الإدارة، ومن الناحية المثالية تتكون من غير المديرين أي الأفراد الذين ليس لديهم دور في العمليات اليومية للمؤسسة، وتعتبر همزة وصل بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، وتساعد لجنة المراجعة مجلس الإدارة، كما تقدم له النصح والإرشاد، وتسهم في الوفاء بمسؤولياتها عن التقارير المالية العامة، وتشكل اللجنة لكي تقابل احتياجات حملة الأسهم في التأكيد من أن المديرين يبذلون العناية اللازمة في أداء واجباتهم، كما أنها تجعل المؤسسة أكثر استجابة لاحتياجات هؤلاء المهتمين بالتقارير المالية ويعتبر تشكيل هذه اللجنة في حد ذاته اعترافا بمسؤولية المؤسسة ومراجعيها في مواجهة المستثمرين، وتدعم هذه اللجنة استقلال المراجع عن إدارة المؤسسة التي يراجع قوائمها بمعرفته"[1].
- عرفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (aicpa) على أنها:"لجنة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وذلك لاختيار المراجعين الخارجيين ومناقشة عملهم وعلاقتهم مع الإدارة لفحص القوائم المالية ونظم الرقابة الداخلية"[2].
- عرفها القانون البنكي الفرنسي على أن لجنة المراجعة:" تمثل الوسيط بين إدارة المؤسسة ومراجع الحسابات والمراجعين الداخلين، فهي تشكل مجموعة عمل تسمح لمجلس الإدارة من تنظيم نقاشه بتوكيل بعض الأعضاء بإعداد التقارير حول المسائل الكبرى"[3].

من التعاريف السابقة يمكن القول أن هذه التعاريف ركزت على عضوية اللجنة والمهام الملقاة على عاتقها، ودورها في تحسين وجودة العملية الرقابية في المؤسسات، ولهذا نستنتج أن خصائص لجنة المراجعة تكون على النحو التالي:

- ✓ لجنة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين؛

- ✓ يتوافر لدى أعضائها معارف وخبرة جيدة في مجال المراجعة والمحاسبة والمالية؛
- ✓ تتجلى مهامها في مراجعة عملية إعداد التقارير المالية، وفحص عملية المراجعة الداخلية والخارجية، ومراجعة الالتزام بالقواعد الأخلاقية؛
- ✓ عبارة عن أداة مفيدة في مراقبة أداء المؤسسة وتسيير نشاطها؛
- ✓ عبارة عن أداة رقابية بيد المساهمين على إدارة المؤسسة.

II-2. العوامل التي أدت إلى ظهور لجان المراجعة.

تهدف لجنة المراجعة إلى الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للمؤسسة والالتزام بتعليماتها، وبذلك تساعد اللجنة مجلس الإدارة على تلبية مسؤولياته القانونية، وكذلك العمل كحلقة وصل بين المجلس وكل من المراجع الخارجي والداخلي، ويمكن تلخيص أهم وظائف لجان المراجعة فيما يلي[4]:

- ✓ اعتماد تغيير المراجع الخارجي والاستمرار في مراجعة سجلات المؤسسة؛
- ✓ فحص نطاق مهمة المراجعة المقترح؛
- ✓ تسليم وفحص نتائج المراجعة (الداخلية والخارجية)، مشتملة على تقرير المراجع الخارجي والقوائم المالية والتقارير الإضافية مثل تقرير نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ دراسة واختيار سياسات وطرق المحاسبة؛
- ✓ فحص توصيات المراجع الداخلية؛
- ✓ متابعة مدى استجابة المسئولين عن المحاسبة والرقابة بالمؤسسة لتساؤلات المراجع الخارجي بشأن سبب التحريفات في القوائم المالية، وأوجه القصور في الرقابة الداخلية على عملية إعداد التقارير المالية.

وظهرت فكرة تكوين لجنة المراجعة في المؤسسات والبنوك في الخارج نتيجة وجود بعض الضغوط التي قد تمارسها إدارة تلك المؤسسات والبنوك على مراجع الحسابات الخارجي مما قد يؤثر سلبا على استقلاله وحياده، خاصة وأن الإدارة تملك سلطة تحديد أتعابه وسلطة عزله، ويمكن القول أن المحافظة على استقلالية مراجع الحسابات الخارجي هو الأساس في نشأة فكرة وجود لجان المراجعة التي تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين، والمعينين من خارج المؤسسة لكي تعمل كحلقة وصل للتنسيق بين عمل مراجع الحسابات الخارجي والإدارة بصورة تؤدي إلى دعم استقلالية مراجع الحسابات الخارجي، وزيادة فعالية عملية المراجعة وزيادة فعالية هيكل الرقابة الداخلية بالمؤسسة.

ومن ناحية أخرى فإن زيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على المؤسسات والبنوك لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية وسليمة أدى إلى زيادة الاهتمام بموضوع لجان المراجعة.

ولعل أهم العوامل التي أدت إلى تدعيم فكرة لجان المراجعة هو التناقض الموجود بين مراجعي الحسابات الخارجيين وبين إدارة المؤسسة خاصة في مجال المحافظة على استقلال مراجع الحسابات لإبداء الرأي الفني المحايد، وبالتالي فإن وجود لجنة المراجعة في أي مؤسسة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال مراجع الحسابات في عملية إبداء رأيه الفني المحايد على القوائم المالية[5].

ويمكن القول بصفة عامة أن وجود لجنة المراجعة في أي مؤسسة يترتب عليه القضاء على حالات الغش والتلاعب، وكذا زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية وتدعيم استقلالية مراجع الحسابات والتقليل من المخاطر المالية، ومن خلال هذا زيادة الثقة في عملية إعداد القوائم المالية خاصة في ظل المنافسة، حيث أن الحصول على قوائم مالية سليمة يمكن أن يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية أساس عملية التنمية وزيادة فعالية بورصة الأوراق المالية.

III- المخاطر المالية في المؤسسة

III- 1. مفهوم وطبيعة إدارة المخاطر المالية

تشير كلمة المخاطرة ببساطة إلى أن هناك احتمال أن يصبح تنبؤ من نوعية معينة خاطئا، فإذا ما كان مثل هذا الاحتمال مرتفعا بثبوت وجود خطأ في تنبؤ معين، فمعنى ذلك أن درجة المخاطرة مرتفعة، وفي مثل هذا الموقف يكون التساؤل الطبيعي أمام متخذ القرار الاستثماري، هو كيف يمكن التصدي لدرجة المخاطرة المتوقعة في القرارات المالية ؟.

وفي هذا المجال تتعدد الأدوات (مثل الطرق الكمية، وشجرة القرارات المالية، وأساليب تحليل المخاطرة ... الخ) التي تساعد رجل القرار المالي في تقرير المسارات الاستثمارية الصحيحة.

هذا وترتبط المخاطر المالية للأعمال أساسا بالقرارات الاستثمارية أو بمزيج الأصول المختلفة للمنشأ، لذلك يمكن الإشارة إليها على أنها التغير في العائد على الأصول، ومن جانب آخر فإن هذه المخاطر ترتبط أيضا بالقرارات التمويلية، أو بهيكل التمويل الخاص بالمنظمة.

وتظهر المخاطر المالية أمام المنظمات نتيجة لاستخدام الديون، مما يزيد من درجة التغير في عائد المساهمين، فضلا عن زيادة احتمالات حدوث العسر المالي، وعليه فإن المنظمات يمكنها التصدي لهذه المخاطر إذا ما قررت ترشيد استخدام الديون في هيكلها المالي، أو عدم استخدام مثل هذه الديون على الإطلاق إذا ما قررت تجنب هذه المخاطر بشكل نهائي، ومن الممكن تقدير درجة المخاطرة المالية باستخدام ارتباط معامل الاختلاف لكل من العائد الاستثماري المتوقع على الأصول والعائد الاستثماري المتوقع لحملة الأسهم العادية [6].

وقبل التطرق إلى تعريف إدارة المخاطر يجب أن ندرك أن هناك مجموعة من التعاريف تناولتها المؤلفات المختلفة، وقد اختلفت هذه التعاريف من وجهة نظر قائليها وحسب رغبة كل طرف بما يتصوره عن إدارة الخطر، فأصبح التعريف يعكس وجهة نظر المؤلف فقط، لذلك قمنا باختيار التعاريف التالية نظرا لشموليتها على كافة الخصائص الممكنة لإدارة المخاطر.

حيث عرفها خالد وهيب الراوي على أنها[7]: "عملية تحديد، تحليل، والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإرادية للمشروع ".

- عرف Erik,B.,1993 إدارة الخطر على أنها: "إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المنشأة، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب". وأوضح أن عملية إدارة الخطر تتضمن ثلاث مراحل أساسية هي: تعريف الخطر Identification، وقياس الخطر Measurementوإدارة الخطر Management، كما أوضح أن مرحلة إدارة الخطر يمكن أن تتبع أحد ثلاث استراتيجيات، هي: الاحتفاظ بالخطر Retention, أو تخفيض الخطر Reduction أو تحويل الخطر Transference"[8].
- كما عرفها flanagan & norman بأنها: " تنظيم الحياة مع توقع أحداث مستقبلية تؤدي إلى تأثيرات غير ملائمة".
- كما عرفها كرزنر بأنها: "الوسائل المنظمة لتحديد وقياس المخاطر مع تطوير واختيار وإدارة الخيارات الملائمة للتعامل معها "[9].
- كما يمكن أن نعرفها على أنها العلاقة بين العائد المطلوب على الاستثمار وبين المخاطر التي تصاحب هذا الاستثمار، وذلك بقصد توظيف هذه العلاقة بما يؤدي إلى تعظيم قيمة ذلك الاستثمار من وجهة نظر أصحابه ويمكن تعريفها أيضا بأنها إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المنشأة، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب، إن إدارة المخاطر المالية بالمنشأة تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وقياسها، والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتبة عليها. وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية بالمنشأة يتمثل في تمكين المنشأة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة[10].

III- 2. هيكل وتنظيم إدارة المخاطر المالية.

III- 2-1. سياسة إدارة المخاطر: يجب على سياسة إدارة المخاطر بالمؤسسة أن تضع منهجها وميولها تجاه المخاطر وكذلك منهجها في إدارة المخاطر، كما يجب على سياسة المخاطر تحديد المسؤوليات تجاه إدارة المخاطر داخل المؤسسة كله، بالإضافة لما سبق، يجب أن تشير المؤسسة إلى أي متطلبات قانونية فيما يخص بيان سياسة المؤسسة مثال الصحة والسلامة.

III- 2-2. دور مجلس الإدارة: يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية تحديد الاتجاه الإستراتيجي للمؤسسة، وخلق بيئة وهياكل إدارة المخاطر لتعمل بصورة فعالة، ويمكن أن يتم ما سبق من خلال مجموعة من المدراء، أو لجنة غير تنفيذية أو لجنة المراجعة أو أي وظيفة تتلاءم مع أسلوب المؤسسة في العمل وتكون قادرة على العمل كراعي لإدارة المخاطر، يجب كحد أدنى أن يأخذ مجلس الإدارة في الحسبان عند تقييم نظام الرقابة الداخلية ما يلي:

- طبيعة ومدى حجم الأخطار المقبولة التي تستطيع الشركة تحملها ضمن نشاطها الخاص؛
- احتمالية تحقق تلك المخاطر؛
- كيفية إدارة الأخطار غير المقبولة؛
- قدرة الشركة على تخفيض احتمال تحقق المخاطر وتأثيرها على النشاط؛
- تكاليف وعوائد المخاطر وأنشطة التحكم في المخاطر المقبلة؛
- فاعلية عملية إدارة المخاطر؛
- الآثار الضمنية لقرارات مجلس الإدارة على المخاطر.

III- 2-3. دور وحدات العمل: وتتضمن ما يلي:

- تتحمل وحدات العمل المسؤولية الأولى في إدارة المخاطر على أساس يومي؛
- تعتبر وحدات العمل مسئولة عن نشر الوعي بالمخاط داخل نشاطهم، كما يجب تحقيق أهداف الشركة من خلال نشاطهم؛
- يجب أن تصبح إدارة المخاطر موضوع للاجتماعات الدورية للإدارة وذلك للأخذ في الحسبان مجالات التعرض للخطر ووضع أولويات العمل في ضوء تحليل فعال للخطر؛
- يجب أن تتأكد إدارة وحدة العمل من شمول إدارة المخاطر ضمن المرحلة الذهنية للمشروعات وحتى انتهاء المشروع[11].

III- 2-4. دور وظيفة إدارة المخاطر: اعتمادا على حجم المؤسسة قد تتحمل وظيفة المخاطر أعباء إضافية وتتحول من مدير للخطر يعمل جزء من الوقت إلى قسم لإدارة المخاطر يعمل طول الوقت، ويجب أن تتضمن وظيفة إدارة المخاطر ما يلي:

- وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر؛
- التعاون على المستوى الإستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر؛
- بناء الوعي الثقافي للخطر داخل المؤسسة ويشمل التعليم الملائم؛
- إعداد سياسة وهيكل للخطر داخليا لوحدات العمل؛
- تصميم ومراجعة عملية إدارة المخاطر؛
- التنسيق بين أنشطة مختلفة الوظائف التي تقدم النصيحة فيما يخص نواحي إدارة المخاطر المالية؛
- تطور عملية مواجهة المخاطر والتي تتضمن برامج الطوارئ واستمرارية النشاط؛
- إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصلحة.

III- 2-5. دور المراجع الداخلي: قد يختلف دور المراجع الداخلي من مؤسسة إلى أخرى، وعمليا قد يتضمن دور المراجع الداخلي كل أو بعض ما يلي:

- تركيز عمل المراجع الداخلي على الأخطار الهامة، التي تم تحديدها بواسطة الإدارة، ومراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل المؤسسة؛
- منح الثقة في إدارة المخاطر؛
- تقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر؛
- تسهيل أنشطة تحديد وفحص الأخطار وتعليم العاملين بإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية؛
- تسهيل عملية إعداد تقرير المخاطر المقدم لمجلس الإدارة ولجنة المتابعة الداخلية...

III- 2-6. الموارد والتطبيق: يجب توفير الموارد الضرورية لتطبيق سياسة إدارة المخاطر بالمؤسسة، وذلك على كل مستوى إداري داخل كل وحدة عمل، بالإضافة إلى وظائف التشغيل الأخرى بالمؤسسة، يجب التعريف بوضوح أدوار المشاركين في إستراتيجية تنسيق إدارة المخاطر، وهذا التعريف الواضح مطلوب أيضا للمشاركين في مراجعة ومتابعة إجراءات التحكم وتسهيل عمليات إدارة المخاطر، يجب أن يتم دمج أنشطة إدارة المخاطر داخل المؤسسة عن طريق العمليات الإستراتيجية والموازنة، ويجب إلقاء الضوء عليها ضمن عمليات التدريب والتطوير والإنتاج مثال مشاريع تطوير سلعة أو خدمة[12].

III- 3. خطوات عملية إدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر المالية عند قيامها بمهامها تتبع مجموعة من الخطوات والتي تتمثل في المراحل التالية[13]:

III-3-1. التحضير: ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل.

III-3-2. تحديد المخاطر: في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية، المخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها.عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها.

من بين الطرق الشائعة للتعرف على المخاطر هي:

- التحديد المعتمد على الأهداف: إن المنظمات والفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف, فأي حدث يعرض تحقيق هذه الأهداف إلى خطر سواء جزئياً أو كلياً يعتبر خطورة.

– التحديد المعتمد على السيناريو: في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين القوى في سوق أو معركة, لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به, يعرف على أنه خطورة.
– التحديد المعتمد على التصنيف: وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر.
– مراجعة المخاطر الشائعة: في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة.

III–3–3. التقييم: بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجري عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. أحياناً يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحياناً أخرى يتعذر قياسها، حيث تكمن صعوبة تقييم المخاطر في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة، وكذلك فإن تقييم شدة النتائج عادة ما يكون صعب في حالة الموجودات غير المادية.

III–3–4. التعامل مع المخاطر: بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية:

- **النقل:** وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية، التأمين هو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود، وقد يتضمن العقد صيغة تضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الالتزام بدفع أقساط التأمين.
- **التجنب:** وتعني محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما، ومثال على ذلك عدم شراء ملكية ما أو الدخول في عمل ما لتجنب تحمل المسؤولية القانونية، إن التجنب يبدو حلاً لجميع المخاطر ولكنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه.
- **التقليص:** وتشمل طرق للتقليل من حدة الخسائر الناتجة، ومثال على ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات للتقليل من المخاطر وذلك عن طريق تطوير البرامج بشكل تدريجي.
- **القبول (الاحتجاز):** وتعني قبول الخسائر عند حدوثها، إن هذه الطريقة تعتبر إستراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر. كل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها، وتعد الحرب أفضل مثال على ذلك حيث لا يمكن التأمين على الممتلكات ضد الحرب.

III–3–5. وضع الخطة: وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر، وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب، يجب أن يتخذ القرار من قبل الإدارة العليا أما في حالة القرارات المتعلقة بنظام المعلومات على سبيل المثال فإن مسؤولية القرار تعود إلى مدير تكنولوجيا المعلومات.

على الخطة أن تقترح وسائل تحكم أمنية تكون منطقية وقابلة للتطبيق من أجل إدارة المخاطر، وكمثال على ذلك يمكن تخفيف مخاطر الفيروسات التي تتعرض لها الكمبيوترات من خلال استخدام برامج مضادة للفيروسات.

III–3–6. التنفيذ: ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخطط أن تستخدم في التخفيف من أثار المخاطر. يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة تأمين. وكذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف المؤسسة كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى والباقي يتم الاحتفاظ به.

III–3–7. مراجعة وتقييم الخطة: تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة.
يجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري، وذلك يعود للأسباب التالية:
– من أجل تقييم وسائل التحكم الأمنية المستخدمة سابقاً إذا ما زالت قابلة للتطبيق وفعالة؛
– من أجل تقييم مستوى التغييرات المحتملة للمخاطر في بيئة العمل، فمثلاً تعتبر المخاطر المعلوماتية مثالاً جيدا على بيئة عمل سريعة التغيير.

III–3–8. المحددات (المعوقات): إذا تم تقييم المخاطر أو ترتيبها حسب الأولوية بشكل غير مناسب فإن ذلك قد يؤدي إلى تضييع الوقت في التعامل مع المخاطر ذات الخسائر التي من غير المحتمل أن تحدث، وكذلك تمضية وقت طويل في تقييم وإدارة مخاطر غير محتملة يؤدي إلى تشتيت المصادر التي كان من الممكن أن تستغل بشكل مربح أكثر، كما أن إعطاء عمليات إدارة المخاطر أولوية عالية جداً يؤدي إلى إعاقة عمل المؤسسة في إكمال مشاريعها أو حتى المباشرة فيها، ومن المهم أيضاً الأخذ بعين الاعتبار حسن التمييز بين الخطورة والشك.

IV- تقييم المخاطر المالية من خلال لجان المراجعة

أدرك خبراء الاقتصاد في السنوات الأخيرة، أن رأس المال ذا التكلفة المنخفضة والذي ينتظر الاستثمار لن يتدفق على الفور إلى الأسواق المالية والشركات التي تتسم بضعف معايير الإفصاح والشفافية لديها، حيث تكون المعلومات المالية غير كاملة، والمعايير المحاسبية غير كافية أو يكون تطبيق تلك المعايير غير سليم، وبالتالي فإن الممارسات المحاسبية والمراجعة خاطئة مما يؤدى إلى فقدان الثقة لدى المستثمرين.

وفى ظل المتغيرات الحديثة والانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد المعرفي والذي أصبح يشغل تفكير الاقتصاديين والمشاركين في الأسواق الدولية، حيث باتت تلعب دوراً كبيراً في التصور المستقبلي ورسم السياسات والاستراتيجيات الملائمة للحاق بركب التطور حتى تتلاشى الإختلالات الهيكلية والتنظيمية في الصيغة الاقتصادية الجديدة.

لذا فإن قواعد إدارة الشركات اليوم أصبحت موضع العديد من المناقشات بين المساهمين من المستثمرين ورجال الإدارة، وتطورت نظم إدارة الشركات لتفادى الممارسات الخاطئة وتعثر الشركات وتعرضها للأزمات[14].

وانطلاقا من السعي الحثيث لتحقيق أغراض الإدارة الرشيدة، يرى الباحث أن تشكيل لجان المراجعة داخل الشركات يمكن أن يساعد مجالس الإدارات على الوفاء بمسئولياتها.

IV-1. لجان المراجعة كأداة من أدوات حوكمة الشركات.

لجنة المراجعة تعتبر أداة جيدة من أدوات الحوكمة في المصارف، بل أحد الدعائم الأساسية لنجاح الحوكمة فيها والتي يتضح دورها في هذا المجال من خلال الآتي[15]:

- تحقيق التنسيق الفعال من المراجعين الخارجيين من خلال تحديد مجال المراجعة ومراجعة القوائم المالية قبل وبعد النشر، هذا بالإضافة إلى التحقق من استجابة الإدارة لملاحظات وتوصيات مراقب الحسابات وهيئة سوق المال؛
- تقييم النواحي المالية وذلك من خلال مراجعة أداء إدارة الحسابات والإدارة المالية وتقييم السياسات المالية؛
- فحص وتقييم أعمال إدارة المراجعة الداخلية وذلك للتأكد من مدى كفاية كل من برامج المراجعة الداخلية وكذلك كفاية فريق عمل المراجعة الداخلية للوفاء بالمهام المنوط القيام بها؛
- تعيين أو عزل المراجعين وكذلك الاشتراك في تحديد أتعابهم؛
- التأكد من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بالقواعد والمعايير الموضوعية.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الإجراءات التي تقوم بها لجنة المراجعة تسعى في النهاية إلى الحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل، وكذلك دعم ومساندة مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة وصولا إلى حوكمة رشيدة.

IV-2. تقييم المخاطر من خلال لجان المراجعة

إن التنامي السريع لبيئة إدارة الأعمال والمعلومات الحديثة والتحول إلى الاقتصاد الحر يفرض علينا آليات جديدة في مجال الأعمال، ويأتي معه بمتطلبات جديدة لانجاز هذه الأعمال، وبالتالي فإن الخطر المتوقع حدوثه يكون بنسبة عالية ومرتفعة بسبب تركيز البيانات وتجميع مسارات المعاملات ومعالجة هذه البيانات، وأصبحت التكلفة لا تنطوي فقط على إنشاء أساليب الرقابة بل تتعدها إلى تكلفة الخطر التي يمكن أن تتعرض لـــه من تنفـــيذ هـــذه الأســـاليب، مما تضطر معه الإدارة لتقصى أسباب الفشل واختيار نظام جديد يخضع للاختبارات مرة أخرى، ومن ثم يصبح الأمر مكلفاً، وقد تتعدى تكلفة الرقابة الفوائد الناتجة عنها وبالتالي تمثل عبء مالياً جديداً مما يكون له أثر على القوائم والتقارير المالية وأصول المنشأة[16].

تحاول الإدارة الرشيدة الوصول على درجة من التأكيد المفعول والتي تتوازن عندها تكاليف أساليب وآليات الرقابة مع الخسائر المتوقعة حيث أن التأكيد المطلق يكون مكلفاً، ومن ثم فإن الإدارة ستلجأ إلى استخدام هذه الأساليب والآليات لإحداث المواءمة في هذا المجال.

إن الأمر لم يعد مقبولاً أن يبقي الفساد الواسع الانتشار والذي يمثل احد المشاكل الرئيسية التي يواجهها رجال الأعمال والمنظمات والحكومات، حيث ازداد الوعي المتزايد بالآثار السلبية للفساد وبالتالي لابد من محاربته في كافة أشكاله من خلال إطار مؤسسي يعتمد على الإدارة الرشيدة[17].

ولجان المراجعة تعمل على تقييم المخاطر التي تنشأ من الضغوط المفرطة على الإدارة لإعداد التقارير، وقد تنشأ هذه الضغوط من توقعات المحللين، أو من خطط مكافأة المسئولين التنفيذيين أو الظروف التنظيمية أو قد تكون نتيجة لما سبق نشره من توقعات أو احتمال حدوث خسارة صافية في الفترة الجارية.

إذ يتمثل دورها في تخفيض الخطر الممكن حدوثه إلى المستوى المقبول ويعتمد تحديد المستوى المقبول للخطر على احتياجات التنظيم من ناحية والتكلفة التي تستعد الإدارة لتحملها من ناحية أخرى، وبالتالي فإن دراسة البيئة التي تعمل فيها الشركة تلعب دوراً هاماً في تقييم المخاطر التي قد تنجم عن النشاط وذلك عن طريق[18]:

1. تقييم أهداف الشركة من إعداد التقارير الداخلية والخارجية ومدى الوفاء بتلك الأهداف؛
2. استعراض القوائم المالية السنوية في الوقت المناسب قبل إعلانها للجهات الخارجية؛
3. الحصول على المعلومات اللازمة عن مؤشرات الأداء الرئيسية في الشركة؛
4. دراسة الآثار المحاسبية للعمليات الكبيرة الجديدة؛
5. دراسة التغيرات في المبادئ المحاسبية الاختيارية أو استمرار العمل بها؛
6. دراسة التغيرات في نطاق المراجعة نتيجة لتقديرات المخطر؛
7. التحقق من كفاءة ونزاهة نظم الرقابة الداخلية.

إن الغش والخداع هما اللبنة الأولى في منظومة الفساد وبالتالي توقع زيادة المخاطر التي قد تحيط بالشركة، واكتشاف الغش خاصة في الأمور المالية يمثل تحدياً كبيراً لدى المحاسبين، حيث يملك هؤلاء المفسدين أدوات جديدة ويطورونها من وقت لآخر، وبالتالي لابد من مقابلتها بإجراءات وقائية متطورة تطوراً كاملاً تمثل آليات جديدة للرقابة تعمل في ظل وضوح وجلاء أكثر[19].

V- الخلاصة:

إن لجان المراجعة يمكن لها أن تؤدى دوراً هاماً من خلال الإشراف الرقابي لتقييم المخاطر قبل وقوعها لتفادى الفشل المالي حيث أن الشفافية والفساد وجهان متناقضان لعملة واحدة وبالتالي لابد من حماية رؤوس الأموال وتعضيد دور هذه اللجان حتى تساعد مجالس الإدارات في الوفاء بمسئولياتها، حيث أن الشفافية المالية والمحاسبة والمراجعة ما هي إلا جزء من الإطار الأكبر لحوكمة الشركة، حيث تعمل المحاسبة والمراجعة كآلية لإمكان المحاسبة عن المسئولية، وتعميق هذا المفهوم بضمان للتطبيق السليم للمعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة لضمان نزاهة القوائم المالية وتشجيع الاستثمار.

وعلى هذا الأساس فإننا نقدم التوصيات التالية:

1. يجب على المنظمات وشركات الأعمال مواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة لتجنب المخاطر في إدارة الأعمال؛
2. ضرورة التعرف على أفضل الممارسات للجان المراجعة في البلدان المختلفة حتى يمكن تعميم تبنى هذا المفهوم في المنظمات الاقتصادية في الدول العربية؛
3. التشجيع على استخدام آلية لجان المراجعة للحفاظ على الأموال وتحقيق الشفافية وضمان نزاهة القوائم المالية؛
4. ضرورة صدور تشريع من الهيئات الجزائرية المختصة يحدد الدور الفعال للجنة المراجعة، وأهميتها في المؤسسة، وإلزام كل مؤسسة بتشكيل لجنة مراجعة، ويمكن أن يحتوي هذا التشريع على كل الجوانب المتعلقة بلجنة المراجعة مثال لذلك:
   - ✓ معايير فعالية لجنة المراجعة؛
   - ✓ مهام لجنة المراجعة؛
   - ✓ شروط تكوين لجنة المراجعة.
5. ضرورة تعاون كل من المنظمات والهيئات المهنية المعنية على تنمية الوعي لدى المساهمين، المراجعين، والمحاسبين والمستثمرين، حول الأهمية الكبيرة لوجود لجنة المراجعة في المؤسسة.

- الإحالات والمراجع :

[1] كمال خليفة أبو زيد وآخرون،"دراسات في المراجعة الخارجية للقوائم المالية"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 48.

[2] محمد مصطفي سليمان، "دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 210.

[3] محمد محمود عبد المجيد، جورج دانيال غالي، "دراسات متقدمة في المراجعة"، دار البيان للنشر، مصر، 2003، ص 54.

[4] طارق عبد العال حماد،"حوكمة المؤسسات- تطبيق الحوكمة في المصارف-"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 201.

[5] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، "دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات و تكنولوجيا المعلومات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 119-200.

[6] محسن جابر، "قرارات المخاطر المالية وتكاليفها"، *www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/a033.doc*، تاريخ الاطلاع 2013/08/27.

[7] خالد وهيب الراوي، " إدارة المخاطر المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص 10.

[8] Erik, B., "The credit risk of financial instruments", London : Macmillan Business, 1993, PP 19 – 23.

[9] Erik Banks and Richard Dunn, "Practical risk management: an executive guide to avoiding surprises and losses", John Wiley & Sons Ltd, England, 2003, P15.

[10] منير إبراهيم هندي، " الفكر الحديث في إدارة المخاطر"، الجزء الأول، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص 20.

[11] معيار إدارة الخطر، الجمعية المصرفية لإدارة الأخطار، www.eRMaegypt.orgK، تاريخ النشر 2008/10/23، تاريخ الإطلاع 2013/08/26.

[12] عبدلي لطيفة، " دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص ص 33-34.

[13] بهاء الدين سعد، "إدارة المخاطر –المفاهيم الإدارية الحديثة"، http://master.first-forum.com/t283-topic، تاريخ النشر 2011/11/7، تاريخ الاطلاع 2013/08/27.

[14] . شهيرة عبد الشهيد، " قواعد إدارة الشركات تصبح سعياً دولياً : ماذا يمكن عمله فى مصر؟ – سلسلة أوراق عمل "، بورصتا القاهرة والإسكندرية – سبتمبر 2001.

[15] إبراهيم إسحاق نسمان، "دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات"، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، منشورة، ص 49.

[16] محمد نجيب محمد صادق، " تطوير هيكل الرقابة الداخلية لعمليات إدارة المخزون بالتطبيق على مؤسسة مصر للطيران "، رسالة ماجستير فى المحاسبة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 2000، ص ص 45-46.

[17] جون سوليفان، الكسندر شكولنكوف، " مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 2003.

[18] Report of the BlueRibon committee on improving the effectiveness of corporate audit commttees, whitehead-millstein committee, 1999.

[19] محمد نجيب محمد صادق، مرجع سابق، ص 55.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

الأزهر عزه (2020). لجان المراجعة كأحد آليات الدعم لتقييم المخاطر في المؤسسات الاقتصادية. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية. المجلد 06 (العدد 01). الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة. ص.ص 33-41.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the Creative Commons Attribution License.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).